

خطاب مفتوح

سعادة الدكتور أبي أحمد

رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

أديس ابابا - إثيوبيا

نحن منظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية الإرتيرية في المهجر الموقعون على هذا الخطاب

نود أن: -

أولاً: أن نعبر عن تقديرنا الكبير للدور الريادي الذي تقومون به، كقائد ومواطن معني بالتغييرات الإيجابية الكبيرة التي تشهدها إثيوبيا، والمتمثلة في المضي قدماً في تبني السلام والأمل والعدالة لجميع الإثيوبيين. إن رسائلكم عن التقدم والازدهار لمنطقة القرن الإفريقي تستحق الإشادة والتقدير. أيضاً نود أن نعبر عن إعجابنا بقراراتكم القاضية بإطلاق سراح السجناء السياسيين الإثيوبيين ورفع حالة الطوارئ ودعوة جميع تنظيمات المعارضة السياسية ووسائل الإعلام في المهجر للعودة إلى إثيوبيا. هذه الخطوات الإيجابية خلقت بالفعل بيئة مناسبة بحيث يمكن لجميع الإثيوبيين المشاركة في النشاط السياسي والمساهمة في تنمية بلادهم.

ثانياً: نود أن نهني حكومتكم على القرار السريع والمهم بتطبيع العلاقة مع إريتريا، وقبول الالتزام الكامل غير المشروط باتفاق الجزائر وحكم مفوضية الحدود الإثيوبية والإرتيرية (EEBC) دون أي شروط مسبقة، وهو ما يُمكن البلدين من إنهاء حالة "اللاحرب واللاسلام" التي سادت على مدى السنوات الستة عشر الماضية، وهو ما يقود إلى عهد جديد يعم فيه السلام بين البلدين والشعبين ويمتد تأثيره إلى كافة شعوب المنطقة.

ثالثاً: نحن على ثقة بأنكم على علم بالحالة المحزنة والتي لا مثيل لها في إريتريا. حيث تعيش إرتريا وشعبها تحت سيطرة نظام دكتاتوري لعقود من الزمان بعد كفاح طويل وتضحيات جسيمة من أجل الاستقلال الوطني. إرتريا ومنذ عام 2002م، دولة من غير برلمان أو أي جسم يمثل الشعب. دولة من غير دستور بعد ان تم تعليق الدستور المصادق عليه في عام 1997. كل قرارات الدولة وشئونها مرهونة برجل واحد. ونتيجة لذلك فإن الآلاف من الإرتريين بما فيهم رجال دين، وزراء وصحفيون معتقلون في سجون لا حصر لها دون أي محاكمات في غياب كامل لدولة القانون. البعض من هؤلاء معتقلون فقط بسبب معتقداتهم الدينية، كما أن مئات الآلاف من الإرتريين رهائن للخدمة الوطنية العسكرية غير المحدودة. لقد سعت الحكومة الإرتيرية لإحكام قبضتها على السلطة بكافة الوسائل اللإنسانية والوحشية. وكما تعلمون ويعلم العالم أجمع إن النظام قد ارتكب انتهاكات إنسانية جسيمة ترقى لمستوى (الجرائم ضد الإنسانية) كما هو موثق من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونتيجة طبيعية لهذا الوضع فإن الإرتريين اليوم يعيشون في حالة من الخوف تحد من معارضتهم لممارسات النظام خوفاً الانتقام الوحشي الذي يصل الى القتل أو الحبس. ورغم كل هذا لم نرى من الحكومة الإرتيرية أي محاولة للتصالح مع شعبها سوى المواصلة في أعمالها الوحشية.

إننا نثق في أنكم سوف تتفهمون نضال الشعب الإرتيري من أجل استعادة حقوقه الديمقراطية التي تضمن استدامة السلام وعلاقات حسن الجوار. وسعياً وراء هذه الغاية، نود أن نطلب منكم أن تكونوا داعمين لمطلب الشعب الإرتيري في إيجاد حكومة دستورية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تشرع حكومة الرئيس اسيااس أفورقي في إجراء إصلاحات حقيقية على منوالكم الذي اتبعتموه والمتمثل في إطلاق سراح جميع

المعتقلين السياسيين والصحفيين والذين يتم إيداعهم في السجون بسبب معتقداتهم الدينية ومطالبهم الإصلاحية. كما انه غاية في الأهمية السماح للمعارضة الموجودة في المهجر، والمؤسسات الاعلامية المعارضة بالعودة الى البلاد والتعبير عن آرائهم بحرية ضمن مناخ سياسي يشجع ذلك.

كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن عميق تقديرنا لموقف الحكومة الإثيوبية المرحب بالآلاف من اللاجئين الإرتريين وتوفير الأمن الفرص التعليمية للكثير منهم.

إننا في المنظمات المدنية والحركات الشعبية الموقعون أدناهم، وبعد تقييم دقيق للتطورات المتسارعة، مدركين الفرص الكبيرة لإمكانية تحقيق سلام دائم، نود أن نعلن عن موقفنا المتمثل في التالي:

1. إن التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر على النحو المنصوص عليه في الاتفاق والالتزام بقرارات مفوضية ترسيم الحدود (EEBC) هو الأساس لإيجاد سلام دائم وتطبيع كامل للعلاقات الثنائية. وعليه فإننا ندعو وعلى وجه السرعة إلى ترسيم الحدود عبر جدول زمني محدد وبمشاركة حقيقة من سكان المناطق المتأثرة.

2. نعبر عن قناعتنا الراسخة بأن الشعب الإريتري هو الضمان الوحيد للسيادة والمصدر الحقيقي لإكتساب السلطة الشرعية وبالتالي المعني بالقرارات المتعلقة بمستقبله. ومن ثم فإن التعامل مع النظام الديكتاتوري يفتقر إلى الشرعية وسوف يصبح مصدراً لصراع مستقبلي. وعليه نطلب من حكومتكم التشاور مع الشعب الإرتري قبل الوصول لاتفاقيات مصيرية مع النظام الذي لا يكثرث لرأى الشعب الإرتري، ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق سلام لا تسنده شرعية برلمانية ممثلة للشعب سيكون اتفاقاً هشاً غير قابل للصمود.

3. إننا ندعو حكومتكم التعاون مع الإريتريين الذين يعيشون في المناطق الحدودية والسماح بحركة الأشخاص والسلع والخدمات وذلك حتى يتمكنوا من بناء حياتهم التي دمرتها الحرب.

4. نود أن نعبر عن الحاجة إلى ضمان سلامة جميع الإريتريين المقيمين في إثيوبيا بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم الفكرية ونشاطاتهم العامة أو الخاصة، كما هو منصوص عليه في الموائيق الدولية تحت حماية المفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHCR)، ونلتمس من حكومتكم توفير الحماية الكاملة لجميع الإريتريين المقيمين في إثيوبيا.

أخيراً نجدد الترحيب بمبادراتكم لتحسين العلاقات بين الشعبين سعياً نحو مستقبل مشرق لكلا البلدين على أساس الاحترام المتبادل. نحن نقدر سعة قلبكم وحبكم للشعب الإرتري، ونؤكد لكم أن أننا نكن ذات المشاعر للشعب الإثيوبي. وندعو الله أن يبارك مساعيكم المقدسة الساعية لتحقيق السلام والتكامل، وندعو الله ان يلهمكم الحكمة لمواصلة هذه المساعي من خلال اتباع نهج شفاف وبنّاء وشامل في التعاطي مع الشؤون والعلاقات الإقليمية.

وتقبلوا جزيل شكرنا وتقديرنا

المنظمات المدنية والحركات الشعبية الإرترية في المهجر.

يوليو 2018م